الأمم المتحدة

A/79/921–S/2025/348

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 June 2025
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والسبعون
البند 28 من جدول الأعمال
تقرير مجلس الأمن

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسالتان متطابقتان مؤرختان 1 حزيران/يونيه 2025 موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

عقب اعتماد مجلس الأمن تقريره الإعلامي للجمعية العامة لعام 2024 يوم الجمعة 30 أيار/مايو 2025، والملاحظات والتحفظات التي أبداها بعض أعضاء المجلس في هذا الصدد، أود أن أعبر لكم عن استغراب المملكة المغربية الشديد ورفضها القاطع للإشارة الانتقائية إلى "الطرفين" في الفقرة المتعلقة بالصحراء المغربية في هذا التقرير.

وفي هذا الصدد، تود المملكة المغربية أن تبدي الملاحظات التالية:

- تنص الفقرة الأخيرة من مقدمة تقرير مجلس الأمن هذا على أنه "ليس الغرض من هذه المقدمة عرض قائمة شاملة بالجلسات أو التطورات أو ردود المجلس. بل يُراد بها تقديم استعراض عام موجز ومفيد للتطورات الرئيسية المستجدة على مدار العام"؛
- إلا أن الفقرة المتحيزة المتعلقة بالصحراء المغربية في مقدمة التقرير تنحرف انحرافا صارخا عن هذا المبدأ التوجيهي الذي لطالما حكم صياغة التقارير السنوية السابقة؛
- وبعيدا عن نقل موقف مجلس الأمن وجهوده الصادقة في سبيل حل سياسي عادل ودائم لهذا النزاع الإقليمي بدقة، تقدم قراءة متحيزة وغير متوازنة للمواقف المعبر عنها داخل المجلس بشأن هذه المسألة؛
- وهذه الفقرة إنما تعكس، بطريقة انتقائية ودون مراعاة للسياق، الموقف الوطني لمعد المقدمة وموقف عضو غير دائم في مجلس الأمن. وتتجاهل مساهمات ومواقف أعضاء آخرين، مبتعدةً بذلك عن توافق الآراء داخل هذا الجهاز؛
- وخلافا لما تدعيه هذه الفقرة، فقد كرّس مجلس الأمن الأطراف الأربعة في العملية السياسية: وهي المغرب والجزائر وموريتانيا و "البوليساريو"، مشيرا إليها خمس مرات في جميع قراراته منذ عام 2018؛

180625 160625 25-08576 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- وعلاوة على ذلك، لا يوجد تقرير للأمين العام أو قرار للجمعية العامة يشـــير إلى الطرفين على حساب الأطراف الأربعة المعنية في العملية السياسية؛

- وإن النهج المتحيز لمُعد المقدمة يتناقض، علاوة على ذلك، مع الدينامية الدولية الحالية، التي تتميز بتأييد واسع لتسوية هذا النزاع الإقليمي على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي وحدها دون غيرها، مع احترام سـيادة المملكة ووحدتها الترابية. وتحظى هذه المبادرة الجادة وذات المصـداقية بتأييد قوي وعلني من 116 بلدا، بما في ذلك عضوان دائمان في مجلس الأمن، انضمت إليهما المملكة المتحدة اليوم، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء غير دائمين شغلوا مقاعد في المجلس عام 2024، وستة أعضاء غير دائمين حاليين؛

- وبالابتعاد عن الممارسة الراسخة المتمثلة في الواقعية والحياد التي تميز تقليديا تقارير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، فإن هذا النهج يُقوِّض مصـــداقية عمل مجلس الأمن تجاه الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، يُشكك في ثقة الجمعية العامة في نزاهة التقارير التي يُحيلها إليها مجلس الأمن؛

- وبدلا من محاولة تضـليل الجمعية العامة بالإشـارة إلى موقفه الوطني وموقف عضـو غير دائم في المجلس، وهو أيضـاً طرف رئيسـي في هذا النزاع، كان ينبغي لمعد هذا الفرع إظهار الحياد والموضـوعية بإطلاع الجمعية العامة على ثوابت وأسـس العملية السـياسـية التي أرسـاها مجلس الأمن، وهي معايير الحل السـياسـي، والأطراف الأربعة المعنية، وأسـبقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي للتوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع الإقليمي؛

- وما كان ينبغي لمعد المقدمة أن يعارض إعادة إضـفاء الطابع الواقعي على هذا الفرع بالتذرع بما أسـماء "النزاهة الإجرائية"، التي لا يمكن أن تكون لها الأسـبقية عند الإبلاغ عن عدم دقة صـارخة في نقل الوقائع كهذه في أي مرحلة من المراحل. إن موضـوعية التقرير وواقعيته شـرط سياسي أساسي لمهمة مجلس الأمن كضامن للعملية السياسية لتسوية مسألة الصحراء المغربية؛

لهذه الأسـباب، تدين المملكة المغربية بشـدة هذا الانتهاك لدقة وحيادية وسـلامة هذا الفرع من التقرير. كما ترفض التحريف ذي الدوافع السـياسـية لهذه الفقرة، الذي لا يمكن النظر إليه إلا كمحاولة عبثية لتقويض الزخم الدولي لصالح العملية السياسية التي انطلقت برعاية الأمم المتحدة الحصرية.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسـالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 28 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر **هلال**
السفير
الممثل الدائم